

مزارع شبعا والحقيقة المغيبة!!!

الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

في ظل حكام الواجهات وهيمنة المحتل البعثي السوري تحولت قضية مزارع شبعا إلى قميص عثمان وحجة لمنع قيام الدولة وذريعة لاستمرار التوتر على الحدود اللبنانية الإسرائيلية. لقد زُورت الحقائق وتم تركيب القضية بشكل هرطقي خدمة لأهداف غير لبنانية. في هذه المقالة المتواضعة سنحاول تسليط الأضواء على كافة جوانب هذه القضية حسب تسلسلها الزمني منذ سنة ١٩٢٤ وحتى يومنا هذا.

في ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٠ قررت حكومة العمل الإسرائيلية تنفذ القرار الدولي رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩ آذار ١٩٧٨، وسحبت جيشها من الشريط الحدودي. وبنفس الوقت نفذت الشق المتعلق بها من القرار ٤٢٦ الصادر عن نفس المرجعية الدولية، وبنفس التاريخ، وهو عبارة عن آلية لتنفيذ ال ٤٢٥.

هذا ولم يعد أمر الانسحاب الإسرائيلي سراً، فهو تم ضمن اتفاق كامل بين إسرائيل، وإيران، وسوريا، ولبنان الحكم، وحزب الله، بإشراف الأمم المتحدة ممثلة بالموفد الشخصي لأمينها العام السفير تيري رود - لارسن. لقد نص الاتفاق ضمن شروط كثيرة على تفكيك جيش لبنان الجنوبي، تجريده من سلاحه، إقفال كافة بوابات العبور بين الشريط الحدودي وإسرائيل، بينما لم يُطلب من لبنان حتى الالتزام بالشق المتعلق به في القرار ٤٢٦ والذي يقضي بتسليم الجيش اللبناني مهمة الأمن من العاصمة وحتى الحدود الدولية وعودة سيطرة هذه الدولة على الجنوب. وقد حل حزب الله محل إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي كقوة أمر واقع ما منع الدولة من تسليم مهماتها في المنطقة كما هو مفروض.

بعد مرور أسبوع على الانسحاب اختلقت سوريا البعث عقدة مزارع شبعا وجعلت منها قضية الساعة وأحاطتها بهالة المقاومة الكاذبة، علماً إن أكثرية اللبنانيين وفي مقدمهم ٩٩% من فحول جماعة التحرير والدحر ووحدة المسار والمصير "والمصارين" ومعهم حملة الخناجر والفؤوس والسيوف، لم يكونوا قد سمعوا حتى ذلك التاريخ بالمزارع هذه، ولم يكونوا على معرفة فيما إذا كانت موجودة في لبنان أو في بلاد الماوماو.

أعد المخرج السوري سيناريو المسرحية بأسلوبه الدراماتيكي المميز الذي قضى بتسليم حزب الله الأصولي منطقة الجنوب بحجة استمرار احتلال إسرائيل لمزارع شبعا. علماً أن دمشق حاولت في

البداية لعب ورقة القرى السبعة اللبنانية التي ضُمت لفلسطين سنة ١٩٢٤ من قبل قوى الانتداب البريطانية والفرنسية التي كانت رسمت يومها الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين. إلا أن دمشق وجدت أن أمر هذه القرى عقيم ولن يحقق مخططاتها الهادفة لإبقاء التوتر قائماً على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. يشار هنا إلى أن رسم الحدود بين البلدان الثلاثة تُبِتَ دولياً سنة ١٩٤٩ بعد قيام دولة إسرائيل، ومن يومها بدأ العمل باتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل وقد قام سلاح الهندسة بالجيش اللبناني برسم الحدود بين لبنان وإسرائيل برفقة المراقبين الدوليين في بداية الستينات. اعتبرت مزارع شبعا منذ سنة ١٩٢٤ أراضي لبنانية، إلا أن سوريا رفضت الاعتراف بهذا الأمر كما رفضت الاعتراف باستقلال لبنان، ووضعت يدها عليها في الخمسينات، وبقيت تهيمن عليها حتى احتلالها من قبل إسرائيل مع هضبة الجولان سنة ١٩٦٧. الهيمنة السورية على المزارع خلقت وضعاً شاذاً فسكان المزارع اللبنانيون والأموال اللبنانية إلا أن الإدارة والسلطة كانتا سوريّتان.

لم يتقبل لبنان هيمنة سوريا على المزارع ولكنه لم يرفع تظلمه هذا للأمم المتحدة خوفاً من زيادة المشكلة مع سوريا. غير أن السوريين تعنتوا وأصرّوا على إبقاء هيمنتهم على المزارع ضارّين عرض الحائط بأقوال لبنان ومطالباته.

وقد حاول لبنان أن يفتح مخفراً للدرك في المزارع، غير أن سوريا قامت بقتل عدد من رجال الدرك اللبنانيين وطرد الباقين بالقوة العسكرية، وهذه الواقعة موثقة بعدد من أعداد مجلة الجيش اللبناني. المقدم اللبناني المتقاعد عدنان شعبان قال في ندوة صحافية أقامتها جريدة النهار بتاريخ (١٢/٤/٢٠٠٠) ما خلاصته إن مزارع شبعا هي أرض لبنانية الملكية سورية السيادة مذكراً من ضعفت ذاكرته بالوثيقة التي نشرتها مجلة الجندي اللبنانية سنة ١٩٦١، وجاء فيها إن أربعة جنود لبنانيين برتب مختلفة دخلوا المزارع وقتلوا على يد الاخوة السوريين لأنهم دخلوا إلى أرض ذات سيادة سورية (حسب المفهوم السوري)، وصور استشهادهم موجودة، في ملفات مديرية الإء - لحم والتوجيه.

يشار هنا إلى أن سكان المزارع وأصحاب الأملاك فيها قاموا برفع الأمر عدة مرات إلى الحكومات اللبنانية المتعاقبة (من أيام بشارة الخوري حتى أيام الرئيس فؤاد شهاب)، كما رفعوا شكاوهم أكثر من مرة مباشرة إلى الحكومات السورية من خلال عرائض واعتصامات وإرسال وفود ووسطاء، ولكن للأسف فشلت كل محاولاتهم واستمرت سوريا مصرّة على إبقاء سلطتها قائمة على المزارع.

رئيس وزراء لبنان السابق المرحوم سامي الصلح جاء على ذكر قضية مزارع شبعا في كتابه (لبنان : العبث السياسي والمصير المجهول - الصادر عن دار النهار للنشر صفحة ٢٩٣-٢٩٤) فقال " استمر تدهور العلاقات اللبنانية - السورية بين عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ، ونتج عن ذلك بعض المشاكل الحدودية الحادة عندما أقدمت السلطات السورية على إقامة مخفر للدرك، ومخفر آخر " للمجاهدين " في مزارع شبعا، كما أفادت المراجع الأمنية اللبنانية، وقد أندر سكان مزارع شبعا (شهر ٩ / ١٩٥٧) من قبل السلطات السورية بوجوب تقديم بيانات عائلية تتضمن قبولهم الهوية السورية بدلاً من اللبنانية. ومع تكرار الحوادث ضد المدنيين اللبنانيين ، توجه وفد من وجهاء شبعا برئاسة رئيس بلديتها إلى دمشق لمراجعة كبار المسؤولين في القيادة السورية وفي طليعتهم صبري العسلي، رئيس الوزراء ، وأكرم الحوراني، رئيس مجلس النواب، ولكن دون جدوى، وعندما زارني الوفد الجنوبي المذكور، واطلعت منه على تفاصيل التطورات، شددت على الوفد ضرورة التمسك بهويتهم اللبنانية والمحافظة عليها، واعداً الجنوبيين بالعمل على معالجة الأمر وتعزيز صمودهم ومنع الاعتداءات والحد من الضغط عليهم. وعلى الأثر، اتصلت بالسفير المصري في دمشق محمود رياض وشرحت له الأوضاع وما يتعرض له المواطنون اللبنانيون، وأن هذا العمل ليس في مصلحة مصر كما أنه ليس في مصلحة سوريا ولبنان، بل على العكس، فهو يسيء إلى العلاقات والمصالح الأساسية للدول المعنية وشعوبها، وأعلمته، بما له من موقع مؤثر، بأن الموضوع سوف يترك أثراً سلبية على الساحتين العربية والدولية لأن الأمر لم يعد قاصراً على إرسال الرجال والسلاح عبر الحدود وإنما تجاوز ذلك إلى محاولة إقتطاع الأراضي وضمها مع سكانها. وفي الوقت ذاته أصدرت القرار رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٧ إلى السلطات اللبنانية في مزارع شبعا بضرورة تسجيل كل الحوادث والتجاوزات، وبذل أقصى الجهود للمحافظة على لبنانية مزارع شبعا، (ومن ضمنها : كفر دومة، مراح الملول، قفوة، رمنا، خلة غزالة، فشكول، جورة العقارب، الربعة، بيت الذمة، عرضتا، إلخ " خلال حرب الأيام الستة في ٦ حزيران سنة ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الجولان واحتلت معها مزارع شبعا. القرار الدولي رقم ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٦٧ بعد انتهاء الحرب هذه لم يأت على ذكر مزارع شبعا كأرض لبنانية، وهو أشار بوضوح تام إلى أن كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل على الجبهة السورية - الإسرائيلية هي أراضي سورية. يشار هنا إلى أن لبنان لم يشارك بتلك الحرب ولا هو يومها قال بعد انتهائها على أي مستوى إن إسرائيل احتلت جزءاً من أراضيه.

في سنة ١٩٧٢ دخلت إسرائيل إلى بعض أجزاء الشرط الحدودي اللبناني ولكن دخولها كان خجولاً ولم يتخطى بلدة حولة الجنوبية.

وقعت الحرب العربية الإسرائيلية الثانية سنة ١٩٧٣. لبنان أيضاً لم يشارك فيها، ولا هو اعتبر بعد انتهاءها أن إسرائيل احتلت أي شبر من أراضيها، والقرار الدولي رقم ٣٣٨ الذي صدر عن مجلس الأمن بعد توقف تلك الحرب في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ لم يأتِ لا من قريب ولا من بعيد على ذكر أية أراضي لبنانية محتلة. ولبنان الرسمي لم يقل على أي مستوى إن إسرائيل احتلت أي شبر من أراضيها وبقي ملتزماً باتفاقية الهدنة معها.

سنة ١٩٧٨ دخلت إسرائيل إلى الجنوب اللبناني تحت راية ما سمته في حينه "عملية الليطاني"، وبتاريخ ٩ آذار ١٩٧٨ صدر عن مجلس الأمن القرار رقم ٤٢٥ وآلية تنفيذه القرار ٤٢٦. القرار هذا لم يذكر مزارع شبعا، ولبنان الدولة لم يقل لا لبنانياً ولا عربياً ولا إقليمياً ولا دولياً إن إسرائيل تحتل مزارع شبعا اللبنانية. في حين أن الدول المعنية وهي سوريا ولبنان، الدول العربية وإسرائيل لم يعتبروا أن القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ يتعلقان بأية أراضي لبنانية. كما أن القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ لم يذكر مزارع شبعا ولا اعتبرها أراضي لبنانية محتلة من قبل إسرائيل.

سنة ١٩٨٢ اجتاحت إسرائيل لبنان ووصلت إلى عاصمته بيروت، ومن ثم انسحبت إلى الجنوب وبقيت فيه حتى أيار سنة ٢٠٠٠. وكان قد صدر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٧ أيلول سنة ١٩٨٢ القرار رقم ٥٢٠ الذي طالب بانسحاب كل الجيوش الغربية من كل لبنان واحترام سيادته وحدوده المعترف فيها دولياً وبسط سلطة الدولة بواسطة قواها الذاتية على كل أراضيها. القرار هذا لم يأتِ على ذكر مزارع شبعا كونها من ضمن الأراضي السورية المشمولة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يغطيان مرتفعات الجولان السورية.

في تشرين الأول سنة ١٩٩١، وبعد انتهاء حرب الخليج، شاركت كافة الدول العربية ولبنان وإسرائيل في مؤتمر مدريد برعاية أميركية - روسية. يومها قال لبنان "الطائف" المحتل بالكامل من قبل سوريا أنه غير معني بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وركز فقط على القرارين رقم ٤٢٥ و ٤٢٦، وطالب بالعودة للالتزام بمعاهدة الهدنة مع إسرائيل الموقعة سنة ١٩٤٩.

يومها لا سوريا ولا إسرائيل ولا أي دولة عربية أشاروا إلى مزارع شبعا كأرض لبنانية محتلة. ونفس الموقف اتخذته كل من "لبنان الطائف" المُعرب بالقوة وسوريا بمحادثاتها مع إسرائيل التي عقدت في الولايات المتحدة على فترات متفرقة في عهد الرئيس كلنتون ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ واستغرقت شهوراً حيث لم تُذكر مزارع شبعا في أي محضر من محاضر المحادثات التي طالب

لبنان خلالها بإعادة تطبيق اتفاقية الهدنة بينه وبين إسرائيل، وقال على لسان وزير خارجيته أنه
معني فقط بالقرار ٤٢٥ وليس له أي علاقة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

جدير ذكره هنا أنه منذ أن احتلت إسرائيل الجولان سنة ١٩٧٦، ومنذ تولى المراقبين الدوليين
الإشراف على الحدود بين سوريا وإسرائيل اعتُبرت مزارع شبعا دولياً أراضي سورية، ووضعت
في كافة الخرائط الدولية ضمن الأراضي السورية المحتلة من قبل إسرائيل.

يشار هنا إلى أن الرئيس السوري الأسبق أمين الحافظ كان أورد في مذكراته (موجودة على موقع
الجزيرة على الإنترنت) أن حكم الرئيس حافظ الأسد قد باع الجولان لإسرائيل مقابل بقائه في
سدة الحكم منعماً ومرتاحاً مع جماعته.

من هنا يتبين أن قضية مزارع شبعا هبطت على اللبنانيين "بالمظلة الشامية" وكانت هدية مسممة
وملغمة مثل كل هدايا سورية البعث للبنانيين. لقد فبرك البعث هذه القضية المركبة ليبقى على
احتلاله للبنان وليخلق وضعاً شاذاً على حدوده مع إسرائيلية يحول دون قيام الدولة اللبنانية، وليبقى
على الساحة اللبنانية بشكل مباشر من قبل مخابراته وعسكره، وبشكل غير مباشر من خلال حزب
الله وحركة أمل وباقي المنظمات اللبنانية والفلسطينية المسوكة بالكامل من قبله.

عقب الانسحاب الإسرائيلي في أيار سنة ٢٠٠٠، كلفت الأمم المتحدة مندوبين عنها وبمشاركة
لبنانية وإسرائيلية رسم الحدود بين لبنان وإسرائيل. فتم يومها رسم الخط الأزرق الذي قال إن
مزارع شبعا تقع داخل الأرض السورية. سوريا ولبنان اعترفا بهذا الخط كما إسرائيل وكافة
الدول العربية. اعترف لبنان جاء بمعياريين فقد بعث العماد اميل لحود برسالة سرية للأمين العلم
للأمم المتحدة كوفي أنان، لم يُطلع عليها حتى رئيس وزرائه سليم الحص، اعترف فيها بالخط
المذكور. أما إعلامياً فصُوّر الأمر على أن لبنان يرفض الاعتراف بالخط الأزرق هذا قبل
انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا.

هنا بدأ الإعلام اللبناني المسير سورياً بشحن الناس لتبرير إبقاء السلاح مع حزب الله، ومنع
الجيش اللبناني من الانتشار على الحدود مع إسرائيل، ومنع بسط سلطة الدولة على أرضها
بواسطة قواها الذاتية. لقد ترك الجنوب قنبلة موقوتة بأيدي السوريين والإيرانيين من خلال هرطقة
تقول بعدم نشر الجيش اللبناني على حدوده مع إسرائيل حتى لا يحمي حدودها.

إنه منطوق مريض، مضحك ومبكي في آن، جعل العالم يسخر منه ومن مطلقه. منذ ذلك التاريخ
وحتى يومنا هذا أصبحت مزارع شبعا اللازمة التي يلوکها بشكل يومي الحكام والسياسيين ورجال
الدين اللبنانيين المنصبين من قبل الشقيقة.

لقد حاولت الأمم المتحدة تفكيك لغم مزارع شبعاً سلمياً من ضمن آلية القوانين الدولية فطلبت من بيروت والشام تزويدها بوثيقة رسمية موقعة من قبل البلدين تشير بوضوح إلى اعتراف سوريا بلبنانية المزارع. إلا أن سوريا امتنعت عن تلبية الطلب هذا واكتفت باتصال هاتفى شكلي غير رسمي أجراه وزير خارجيتها فاروق الشرع مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان.

أنان كرر طلبه أكثر من مرة إلا أن سوريا تجاهلت الأمر، في حين لم يتجاسر حكام بيروت الواجهات على بحث الأمر مع سوريا واستمروا بكذبهم وشحن الناس وتنفيذ الفرمانات السورية. في نفس الوقت تابعوا عزفهم الشواذ على معزوفة هرطقة وحدة المسار والمصير.

غبطة البطريك صفير في مقابلة أجريت معه مؤخراً قال: "منهم من يقول لنا إن مزارع شبعاً لبنانية، ومنهم من يقول إنها سورية، وحتى الآن لا علم لنا بوجود وثيقة سورية رسمية سُلمت للأمم المتحدة تؤكد اعتراف السلطات السورية بلبنانيتها، التي لا نرى أن تحريرها سيتم عن طريق ضرب الحجارة بعد رسم الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل، بل بالتفاوض بشأنها من خلال الأمم المتحدة خصوصاً أن الأمين العام للأمم المتحدة وواشنطن وكافة الدول الأوروبية أقرروا بأن إسرائيل نفذت القرار ٤٢٥ والمزارع التي كانت تحت السيطرة السورية يوم احتلت إسرائيل الجولان سنة ١٩٦٧ مشمولة بالقرار ٢٤٢ وليس بالقرار ٤٢٥".

باختصار مفيد نعم مزارع شبعاً ارض لبنانية ١٠٠% ولكن سوريا وضعت يدها عليها إدارياً وعسكرياً بالقوة منذ أوائل الستينات وقامت بقتل رجال درك لبنانيين فيها وبالقوة أفلت مخفر الدرك اللبناني هناك وطردت السلطة اللبنانية الممثلة بالدرك منها.

لو أن الحكم البعثي السوري أراد فعلاً المساعدة باستعادة مزارع شبعاً وتخلصها من الاحتلال الإسرائيلي لكان قدم الوثيقة الرسمية المطلوبة من الأمم المتحدة واعترف رسمياً بلبنانية المزارع. والأمم المتحدة كقيلة بإرجاعها إلى لبنان من دون رصاصة وحدة. علماً أن إسرائيل كانت أكدت للأمم المتحدة استعدادها للانسحاب من المزارع في حال اعترفت سوريا بلبنانيتها وانتشار الجيش اللبناني على الحدود. سوريا لم تعترف يوماً بلبنان كدولة مستقلة منذ إعلان حدود لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ رغم كل الكلام المعسول عن الأخوة والجغرافيا والتاريخ، وهي رفضت دائماً وبقوة إقامة علاقات دبلوماسية معه، كما أنها امتنعت عن إجراء ترسيم للحدود بين البلدين على خلفية أطماعها المغلفة بشعارات مسمة مثل شعب واحد في بلدين، والخاصرة الرخوة ووحدة المسار والمصير وغيرها الكثير.

فلو فعلاً أراد الحكم اللبناني تحرير المزارع لكان طلب من سوريا الوثيقة التي تريدها الأمم المتحدة، ولو كان حزب الله فعلاً يسعى لتحرير المزارع كما يدعي لكان سلم سلاحه للدولة اللبنانية بعد أن نفذت إسرائيل القرار ٤٢٥ وانسحبت من الشريط الحدودي، وكان ترك الجيش اللبناني ينتشر على الحدود مع إسرائيل ويبسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، وكان سهل على الدولة تنفيذ الشق المتعلق بها من القرار ٤٢٦. ولو فعلاً سوريا موجودة في لبنان بهدف الدافع عنه بوجه الاعتداءات الإسرائيلية لكانت أطلقت ولو رصاصة واحدة على جندي إسرائيلي وهي الموجودة في لبنان منذ سنة ١٩٧٦ تحت هذه الذريعة. ولو فعلاً أرادت سوريا حماية لبنان كان الأولى بها حماية أرضها والدفاع عن جولانها المحتل، إلا أن فاقد الشيء لا يعطيه.

جاء في عدد جريدة النهار الصادر بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٤ تحت عنوان "أسرار الآلهة" ما يلي: "تطرق البطريرك صفير في حديثه إلى وفد "حزب الله" أخيراً لموضوع مزارع شبعا وملكية هذه المزارع". نتمنى أن يكون غبطته قد شرح للوفد حقيقة المزارع بالكامل، ونتمنى في الوقت عينه أن يكون الوفد قد تذكر وهو يغادر بكركي القول المأثور، "يمكنك أن تخدع بعض الناس لبعض الوقت، لكنك لا تقدر أن تخدع كل الناس كل الوقت".

٢٠٠٤/٢/٢